العدد (1933) السنة الثامنة - الخميس (14) تشرين الاول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ملف المدى

لبنان بانتظار أن تقول المحكمة الدولية كلمتها وتجري العدالة على من قتل الحريري

على الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات ونصف السنة على مقتل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، الا ان صدى الانفجار الضخم الذي أودى بحياة الحريري مازال مدويا، بينما العالم ينتظر ان تسفر تحقيقات المحكمة الدولية التي شكلها مجلس الأمن بعد فترة من الحادثة عن كشف الجناة ومن يقف من ورائهم.

ملف المدى اليوم سيبحر في مياه الجدل الكبير الذي رافق وما يزال عمل هذه المحكمة التي يصفها المراقبون بأنها محكمة العصر في لبنان، فمن ملف الاتهامات المتبادلة لهذا الطرف او ذاك الى تداعيات عمل المحكمة على المشهد السياسي اللبناني داخلياً وعربياً واقليمياً ودوليا الى ملف شهود الزور الذي قفز بقوة الى واجهة الأحداث مؤخرا، تستمر اعمال المحكمة ولسان حال الكثير يردد: هل سيقول القانون كلمته ويحسم النزاع وتسود العدالة، هذا ما ستكشفه لنا الأيام المقبلة.

■ أعد الملف / جمال القيسي

لبنان على أعتاب أزمة سياسية مفتوحة الاحتمالات

هل ان لبنان على أعتاب أزمة سياسية محتملة قد تسقط حكومته الائتلافية إذا ما وجهت محكمة تابعة للأمم المتحدة تحقق في مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري اتهامات الى أعضاء في حزب الله؟

محللون أكدوا ان الحقيقة المهمة في الوضع اللبناني الذي يزداد تعقيدا هي الخلاف على المحكمة الدولية وانعدام الثقة بين السياسيين اللبنانيين وعدم وجود رؤية موحدة قادرة على مغادرة الماضي وهو ما يبقي الباب مشرعاً أمام الأزمات في المستقبل القريب.

بول سالم مدير مركز كارنيجي للشرق الأوسط قال انه اذا انسحب حزب الله من الحكومة هذه المرة فإنها ستنهار وان الحزب يملك قوة إسقاط الحكومة هذه المرة.

وأدخل اغتيال الحريري في ٢٠٠٥ لبنان في اضطرابات سياسية وطائفية وشطره الى معسكر موال لسوريا بقيادة حزب الله ومعسكر مناوئ لها وموال للغرب بقيادة سعد الحريري.

ووافق رئيس الوزراء السابق فؤاد السنيورة بعد ذلك بعام على تأسيس المحكمة الدولية في قضية اغتيال الحريري رغم اعتراضات من حزب الله وحلفائه مما دفع الحزب للانسحاب من حكومة السنيورة.

وانتهت أزمة سياسية استمرت ١٨ شهرا بقتال في الشوارع في أيار عام ٢٠٠٨ عندما حاولت حكومة السنيورة تفكيك شبكة هواتف يديرها حزب الله الذي رأى في الخطوة إعلاناً للحرب.

وانتهت الأزمة بعد محادثات في قطر لكن بعض اللبنانيين يخشون تكرار السيناريو اذا وجهت اتهامات في قضية الحريري لشخصيات في حزب الله.

أما نصري الصايغ في صحيفة السفير اللبنانية فقال: إذا ما وجهت اتهامات لحزب الله وهلل البعض في لبنان فمن يعلم حينئذ الى أين ستنتهي الأمور؟!

وبحسب المحللين فان رئيس الحكومة سعد الحريري في موقف عصيب، فهو أمام خيارين الأول: هو أن يستمر في دعم المحكمة حتى وان وجهت اتهامات للحزب مما يضعه في مسار تصادمي مع حزب الله، والخيار الثاني أمام الحريري هو أن ينبذ تحقيقا دوليا في مقتل والده ويجازف بخسارة الدعم الدولي والمصداقية، وان السؤال الآن هو.. هل هناك منطقة وسط؟

يقول إلياس حنا في صحيفة السفير: "هل ستذهب المحكمة لتحقق مع إسرائيل؟ بالطبع كلا. هل سيتراجع السيد عن موقفه من المحكمة؟ بالطبع كلا، هل يمكن للحكومة الحالية تلبية طلب السيد؟ بالطبع كلا، "لا يبدو ان هناك مخرجا معيناً، إلا أزمة سياسية في الحد الأدنى، قد تتطور الى أزمة أمنية خطيرة".

كثير من اللبنانيين لا يؤمنون بالمحكمة الخاصة بلبنان التي تدعمها الأمم المتحدة والتي تشكلت لمحاكمة قتلة رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، فبعد نحو ١٨ شهراً من بدء عملها لم توجه المحكمة اتهامات عن التفجير الضخم الذي وقع في ١٤ شباط ٢٠٠٥ وأودى بحياة الحريري و٢٢ آخرين، ولا تحتجز المحكمة أي مشتبه بهم.

وبدلاً من التوصل للحقيقة وإنجاز العدالة ووضع نهاية لثقافة الإفلات من العقاب التي تسود منذ الحرب الأهلية اللبنانية التي دارت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠ فشلت المحكمة وتحقيق الأمم المتحدة الذي سبقها حتى الآن في تبديد شكوك منتقديها. وحتى أنصارها يخفون بالكاد قلقهم.

وتسود التصورات هنا بان المحكمة التي تتشكل من قضاة لبنانيين ودوليين أضحت رهينة لصراعات غامضة على النفوذ تتورط فيها جهات محلية وعربية وإقليمية ودولية، بحسب مراقبين.

أما رامي خوري المعلق الذي يعيش في بيروت فيقول ان هذه ليست عملية قانونية منعزلة وإنها عملية سياسية بشكل كبير.

وتنفي المحكمة رضوخها لأمور سياسية وتقول ان عملها يتماشى مع أعلى المعايير القضائية الدولية، وتقول المتحدثة باسم المحكمة فاطمة عيساوي "تخضع إجراءاتها لهذه القواعد ولعبء الإثبات وليس للتأثير الخارجي".

وبوضوح فإن أفضل سبيل كي تؤكد المحكمة مصداقيتها يتمثل في تقديم أدلة دامغة لتحديد هوية قتلة الحريري وإدانتهم، وربما تفعل ذلك لكن عددا قليلا من اللبنانيين يراهنون على أن تتوفر "أدلة لا تقبل الجدل" من تحقيق اعتمد في البداية على شهود تراجعوا عن شهاداتهم في ما بعد.

وبعد أن بدأت المحكمة عملها في آذار ٢٠٠٩ مباشرة أطلقت سراح أربعة من كبار ضباط الجيش اللبنانيين كانوا قد احتجزوا أربع سنوات دون أن توجه لهم أي تهم وقالت انه لم يتوفر لديها ما يكفي من الأدلة لتوجيه الاتهامات لهم. والتزم بيلمار الصمت الى حد بعيد بشأن خطواته التالية.

مايكل يانج محلل الشؤون اللبنانية الذي انتقد التحقيق في عدة مناسبات لفشله في تعقب الدلائل بنشاط كاف "نقف عند نقطة حرجة حاليا، فهو يذهب الى القول: "اذا لم يكن لدى بيلمار ما يكفي لتوجيه اتهام الآن فمن الصعب للغاية أن نتوقع ما هي العصا السحرية التي يملكها والتي ستمكنه من تقديم لائحة اتهام رسمية في المستقبل القريب".

وبدلاً من ذلك يتوقع يانج أن يطلب أدعاء المحكمة من لبنان تنفيذ عمليات اعتقال وهو مطلب ستجد حكومة الوحدة اللبنانية التي تضم وزراء من حزب الله من الصعب الالتزام به.

ويأسف منتقدو المحكمة وبعض من أنصارها أيضاً للطبيعة الانتقائية لتحقيقاتها الضرورية لتقديم القتلة للعدالة في بلد شهد تاريخاً دموياً طويلاً من الاغتيالات والحروب وعمليات الغزو الإسرائيلية.

ويقول كريم مقدسي مدرس العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية في بيروت "كان جزءاً من قرار سياسي أكبر لممارسة ضغوط على الأطراف التي يفترض أنها في دائرة الاتهام في هذه القصة.

ويضيف: "لا يمكنك أن تأتي وتفرض شيئاً مثل المحكمة ثم تقول: حسناً هذا أمر مختلف ولا يجب أن يؤمن الناس بنظريات المؤامرة".

هكذا كانت اللحظات التي أعقبت اغتيال الحريري!

لبنانيون يتظاهرون بعد مقتل الحريري.....أف.ب

كانت عقارب الزمن تشي الى الساعة الثانية عشرة وخمسين دقيقة من بعد ظهر يوم الاثنين في الرابع عشر من شباط عام ٢٠٠٥، عندما دوّى انفجار ضخم في بيروت سمع صداه على مسافات طويلة خارج حدود العاصمة اللبنانية بيروت والتي تعودت هذا المشاهد وعانته سنين طويلة، تلك اللحظة، كان بإمكانها أن تكون عابرة وشبيهة بكل لحظات دوي انفجارات الاغتيالات التي سبقتها على مر السنين.. ولكنها لم تكن كذلك. طوال عقود مضت كانت الاغتيالات السياسية تضرب لبنان، وتحدث موجة من الغضب لدى أنصار المستهدف، أحياناً يخمد بسرعة وأحياناً أخرى يترجم إلى أعمال انتقام واشتباكات مسلحة، ولكن لا الاغتيالات السابقة وجدت من يفك لغزها، ولا ردود الفعل الغاضبة وجدت من يصغي إليها.. باستثناء واحد، هذا الاستثناء كان اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وغضب محبيه الذي نزلوا بمئات الآلاف إلى الشوارع مطالبين بـ(الحقيقة)، فرد المجتمع الدولي على الاغتيال والتحركات التي تلته، بإرسال فريق دولي لتقصي الحقائق تحول إلى فريق تحقيق دولي، وذهب إلى أبعد من ذلك عندما تبنى مجلس الأمن مشروع إقامة محكمة خاصة بلبنان تبدأ عملها في الأول من آذار، أحداث كثيرة مفجرة تلت اغتيال الحريري، ليس أقلها اغتيال ومحاولة اغتيال ثمانية سياسيين وصحافيين بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، عبوات متنقلة راحت تُزرع بين الأحياء السكنية والمراكز التجارية ووسائل النقل في مناطق مختلفة من لبنان، أرعبت السكان وفرضت حالة من الجمود والخوف من التنقل طوال أشهر، وحولت العاصمة وبعض المدن الأخرى إلى مدن أشباح، ولعل التطور الأهم الذي نتج عن اغتيال الحريري، كان انسحاب الجيش السوري بعد ٣٠ عاماً من وجودها في لبنان، وأعقب ذلك عودة الزعيمين المسيحيين ميشال عون من منفاه في باريس، وسمير جعجع من سجنه في وزارة الدفاع إلى الساحة السياسية.

بعد ظهر ذلك اليوم، كان عشرات المنتحبين قد بدأوا يتوجهون إلى مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت بعد أن بدأت وسائل الإعلام تردد أن جثة الرئيس رفيق الحريري قد نُقلت إلى هناك، البكاء كان يملأ المكان، نساء ورجال وصبية بالآلاف يتجمعون والغضب يسيطر عليهم الغضب، مطالبين بالدخول إلى المستشفى للتأكد من أن القتيل هو رفيق الحريري والكل يرفض أن يستوعب أن رفيق الحريري قد قتل، لكن بعد ان تأكدوا من كل شيء انتهى والحريري صار في عداد الأموات أصاب الجميع هستيريا من البكاء، الدموع كانت تملأ المكان، والصراخ كان يصم الآذان، استداروا جميعاً وبدأوا بالمشي بخطى غاضبة، متوجهين صوب قريطم، حيث قصر الحريري، كانت الجموع تكبر كلما اقتربوا من القصر.

هناك، كان يتجمع المئات، يصرخون غاضبين ويبكون... حل الليل ولم تنم بيروت في ذلك اليوم. في اليوم الثاني لم تخفّ الحشود.. بل بدأت تكبر، كانت الحشود في كل مكان، في كل مأتم لضحية من الضحايا الـ ٢٢ الذين قتلوا مع الحريري، كان هناك حشد، ظل اللبنانيون ينزلون إلى الشوارع كل يوم، حتى أصبح التظاهر بالنسبة إليهم نمط حياة يومياً.

وبعد مرور شهر على اغتيال الحريري، كان قد تشكل الحشد الأكبر، في ١٤ آذار، نزل مئات الآلاف من المتظاهرين إلى وسط بيروت، يطالبون باستقالة الحكومة التي كان يرأسها عمر كرامي آنذاك، وباستقالة الضباط الأربعة الكبار المسؤولين عن الأجهزة الأمنية.. والأهم، بانسحاب الجيش السوري من لبنان وكشف الحقيقة، في ذلك اليوم كانت الحشود قد بلغت ذروتها، البعض قدرها بمليون شخص، من أصل ثلاثة ملايين ونصف المليون يشكلون سكان لبنان، بعد خمسة أيام على التجمع المليوني، دوى انفجار في منطقة الجديدة، إحدى ضواحي بيروت الشرقية، أدى إلى جرح ١١ شخصا.

وبعد ذلك بأربعة أيام دوى انفجار شبيه ثان قتل ثلاثة أشخاص.. وثالث ورابع.. تفصل بينها بضعة أيام. ومع ذلك، استمرت الحشود بالتظاهر كل يوم في وسط بيروت، بالقرب من جثمان الحريري، تطالب بالحقيقة وخروج القوات السورية.

أبرز الاغتيالات في لبنان

منذ استقلاله عن فرنسا في عام ١٩٤٣، ولبنان يشهد اغتيالات سياسية استهدفت زعماء كباراً، لم يكشف عن أي واحد منها، ومن بين أبرز تلك الاغتيالات، اغتيال الزعيم الدرزي كمال جنبلاط، والد الزعيم الحالي وليد جنبلاط، في ١٧ آذار من عام ١٩٧٧، ساد حينها غضب عارم بين مؤيديه، واتهم حينها الحزب السوري القومي الاجتماعي باغتياله، ولكن الأمر انتهى هنا. وفي ١٤ أيلول، اغتيل الرئيس بشير الجميل بعد ٢١ يوماً على انتخابه، وقبل حتى أن يتسلم المنصب، أصاب اغتياله المسيحيين بإحباط، وأدخل البلاد في حالة من الفوضى. ألقت حينها القوات اللبنانية التي أسسها الجميل، القبض على قاتل الجميل، حبيب الشرتوني الذي كان ينتمي للحزب القومي السوري، وسلمته للجيش، سجن لمدة ثماني سنوات، ثم أطلق سراحه في عام ١٩٩٠ عندما دخلت القوات السورية لبنان وحررته، ولكن أيضاً، انتهى الأمر هنا. لم يجر تحقيق في من أعطى شرتوني أوامر القتل ولم تأخذ القضية أكثر من هذا البعد الشخصي.

والى جانب هذه الاغتيالات كانت هناك عشرات الاغتيالات السياسية والطائفية الأخرى كلها قيدت ضد مجهول ولم يكشف عن ملابساتها او من يقف وراءها الى يومنا الحاضر حتى ان اللبنانيين تعودوا هذا الحال، لكن اغتيال الحريري كان الحال فيه مختلفاً، فقد نزل اللبنانيون الى الشوارع بالآلاف مطالبين بكشف الحقيقة ومعرفة من قتل الحريري.. هذه الثورة السلمية التي بدأها اللبنانيون بشكل عفوي ليلة مقتل الحريري، والتي أطلق عليها المراقبون، اسم (ثورة الأرز)، أسوة بـ(ثورة الورود) في جورجيا و(الثورة البرتقالية) في أوكرانيا، كانت السبب بتوجيه أنظار العالم إلى لبنان.

شهود الزور المفترضون من هم؟

على وقع الحراك الكبير الذي تشهده اعمال المحكمة الدولية الخاصة بالتحقيق في مقتل رفيق الحريري، ارتفعت وتيرة الحديث عن شهود الزور حتى انها طغت على موضوع المحكمة الرئيسي وصار الكل يتساءل من هم هؤلاء الشهود؟

المعلومات المتوفرة والتي يتم تداولها تورد بعض الأسماء لكن اي شيء رسمي لم يصدر حتى الآن عن الجهة المعنية بالامر وهي المحكمة الدولية، فهي لم تنف او تؤكد ان هذه الأسماء هي المعنية ام ان الأسماء التي وردت في مذكرات الاعتقال التي أصدرها القضاء السوري مؤخرا هي طرف في هذه القضية الجانبية التي طغت على القضية الرئيسية.

المعلومات تقول ان شهود الزور المفترضين هم: أحمد تيسير أبو عدس (انتحاري)، محمد زهير الصديق، إبراهيم ميشال جرجورة، أكرم شكيب مراد، عبد الباسط بني عودة وهسام هسام، ماذا قالوا؟ وعلام تراجعوا؟ وكيف بدأت القصة (شاهد ملك) وتحوّلت شهود زور؟

■ أبو عدس

في غمرة الحزن الكبير على اغتيال رفيق الحريري، أطلّ الفلسطيني أحمد تيسير أبو عدس عبر الشاشة الصغيرة، في فيلم ممنتج، ليعلن: أنا قتلته! ادعى أنه ينتمي الى جماعة النصرة والجهاد في بلاد الشام، من هي؟ ما هي؟ كانت أول مرة يسمع فيها البشر هذا الاسم: نصرة وجهاد.. وجهاد ضد مَن ونصرة على ماذا؟ وهل يمكن أن تقوم جماعة مغمورة بهكذا عمل اغتيالي يتطلّب إمكانات كبيرة وتخطيطاً وتنفيذاً؟

■ محمد زهير الصديق

محمد زهير الصديق سوري الجنسية، من بلدة صافيتا تحديداً، وفيما يقول إنه ضابط سوري يقال إنه ينتحل هذه الصفة، وبين ما قال وقيل تفاصيل كثيرة تشي بأن الرجل يملك أسراراً، قصد الصديق بنفسه لجنة التحقيق وقال في شهادته ما قال متهماً أطرافاً بعينها وانه يمتلك أدلة وإثباتات، فهل يملك حقاً هذا الرجل هكذا إثباتات؟ وإذا لم يكن يملك معلومات ثابتة تُشكل منعطفاً في مسار التحقيق، فهل كانت تستقبله دولة مثل فرنسا مثلاً؟ وهل كان القضاء الإماراتي الصارم ليصفح عنه؟ الثابتة الوحيدة في هذا الرجل حتى الآن أن ثمة لغزاً ما فيه!

■ هسام هسام

هسام طاهر هسام (سوري الجنسية) وقيل إنه الشاهد المقنع الذي اعترف أمام ديتليف ميليس ولجنة التحقيق بضلوع سوريا وضباط سوريين في الجريمة وما لبث أن عاد عن إفادته، ليس أمام ميليس ولجنة التحقيق بل أمام الإعلام! أطلّ هسام عبر التلفزة ليقول: (انتزعوا إفادتي بالتهديد والترغيب). وبدا وكأنه عارف تماماً ما يفعل وتصرّف ليس كشاهد مغرّر به بل كلاعب يفقه أصول الانتقال من شبكة الى شبكة، وقد ذكر ضمن كلامه أسماءً كبيرة في سياق شهادة سُجلت على ذمته.

■ إبراهيم ميشال جرجورة

إبراهيم ميشال جرجورة (سوري الجنسية وموقوف في سجن روميه في لبنان) اطل عبر شاشة صغيرة ليعلن: أن الوزير (...) وجهات مقربة منه أجبروه بعد التهديد والوعيد والضرب والركل على الإدلاء بشهادة كاذبة أمام شقيقة الشهيد بهية الحريري ولجنة التحقيق الدولية لتوريط سوريا وبعض الضباط اللبنانيين، ثم تراجع في ما بعد عن شهادته، وما زال هو الآخر لغزاً في القضية فلماذا قال ما قال ثم تراجع عنه؟

■ أكرم شكيب مراد

شاهد (زور) آخر سوري من السويداء، اعترف بضلوع ضباط لبنانيين في الجريمة وعاد عبر شريط مسجل مدته خمس دقائق و٥٠ ثانية عن إفادته متهماً من اتهمهم هسام بتحريضه على تقديم شهادة مزورة!

■ عبد الباسط بني عودة

استمعت لجنة التحقيق الى إفادته في دولة أوروبية، وهو فلسطيني، وله على ما قيل علاقة بالموساد ودخل لبنان في حزيران عام ٢٠٠١ آتياً من إسرائيل عبر الحدود البرية، وحين أوقفته استخبارات الجيش اللبناني اعترف بأنه فرّ من هناك بعدما اكتشفت إسرائيل ارتباطه بجهاز استخبارات السلطة الفلسطينية، وأحيل الى المحكمة العسكرية وصدر فيه حكم بالسجن مدة ١٨ شهراً، وبما أنه أجنبي حصلت له مفوضية اللاجئين على قبول إعادة توطينه في السويد فأبعد عن لبنان.. قال كلاماً كثيراً اعترف به، قد يكون زوراً وقد يكون حقيقة، والأيام القادمة ستكشف لنا إن كان الرجل صادقا او عكس ذلك.

شهود الزور ملف كبير شرّع في لبنان وصوّر وكأن التحقيقات لا يتخللها عادة شهود زور وفبركات.. أما الحقيقة فلا بدّ من أن يظهرها سياق المحاكمة، فهل يُسمح بأن تسير محاكمة جريمة العصر في لبنان بالشكل القانوني الصحيح؟